

في مقــدمتها بيــع أصــول الدولــة.. 3 مـــؤشرات تكشــف مـــأزق الاقتصــاد السعودي

كتبه فريق التحرير | 29 يوليو ,2019



يسير الاقتصاد السعودي نحو أزمة جديدة تضاف إلى سجل واقعه المتلعثم خلال السنوات الخمس الأخيرة على وجه الخصوص وهو ما تكشفه العديد من المؤشرات السلبية التي جسدتها البيانات الرسمية الصادرة مؤخرًا بشأن تراجع عدد من الموارد التي سيضطر القائمون معها إلى عرض بعض أصول الدولة للبيع.

ثلاثة مؤشرات أساسية فرضت حالة من الغموض على مستقبل اقتصاد الملكة رغم حالة التفاؤل التي تسعى السلطات والمراكز البحثية التابعة لها أن تصدرها للشارع، أبرزها تراجع فائض اليزان التجاري وهوبط أرباح أكبر شركة بتروكيماويات في الشرق الأوسط والرابعة على مستوى العالم، شركة "سابك"، بجانب إعلان الرياض عن بيع بعض أصولها للبيع من أجل توفير موارد مالية لمواجهة أزمة تراجع الإيرادات النفطية.

تراجع فائض الميزان التجاري



بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (حكومية) تراجع فائض اليزان التجاري للمملكة بنسبة 5.66 في المائة على أساس شهري في مايو/أيار 2019، حيث انخفض إلى 44.95 مليار ريال (12 مليــار دولار) في مــايو/ أيــار المـاضي، مقارنــة بــ 47.65 مليــار ريــال (12.7 مليــار دولار) في إبريل/نيسان السابق له.

فيما بلغ حجم التجارة السلعية للمملكة – صادرات وواردات – نحو 131.15 مليار ريال في مايو هذا العام، مقابل 144.93 مليار ريال في ذات الشهر عام 2018، بانخفاض 13.78 مليار ريال بنسبة 9.8 بالمائة، بينما بلغت في شهر أبريل الماضي نحو 126.279 مليار ريال

> صافي دخل شركة سابك تراجع إلى 2.12 مليار ريال سعودي (565 مليون دولار)، مقابل 6.7 مليارات ريال في نفس الربع العام الماضي

صادرات الملكة – البترولية وغير البترولية- وفق بيانات الهيئة بلغت خلال مايو الماضي 88.05 مليار ريال مقارنة بـ 96.39 مليار ريال في الشهر الماثل من العام الماضي بنسبة انخفاض 8.7 بالمائة، فيما تراجعت الواردات السلعية إلى 43.1 مليار ريال، في مايو/ أيار الماضي، مقارنة مع نحو 48.5 مليار ريال، خلال الشهر نفسه من العام الماضي، بنسبة 11.2 بالمائة.

يذكر أن الملكة وخلال الـ 4 أشهر الأولى من هذا العام قد سجلت نموا بالفائض التجاري بنسبة 3 بالائة على أساس سنوى، وبزيادة قيمتها 4.919 مليار ريال



تراجع فائض الميزان التجاري للمملكة في مايو/أيار 2019



أما المؤشر الثاني فتمثل في تراجع أرباح الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في الربع الثاني هـذا العـام إلى أدنى مسـتوى لهـا منـذ عـام 2009، فوفـق بيـان صـادر عـن الشركـة نقلتـه وكالـة "بلومبيرغ" فإن صافي دخل الشركة تراجع إلى 2.12 مليار ريال سعودي (565 مليون دولار)، مقابل 6.7 مليارات ريال في نفس الربع العام الماضي.

البيان أشار إلى أن انخفاض الأرباح كان بسبب تراجع أسعار بيع المنتجات، إذ تسبب الانكماش في الاقتصاد العللي -بما في ذلك صناعة السيارات- في تراجع الطلب على البلاستيك والواد الكيميائية، مما أدى إلى سلسلة من التحذيرات بشأن الأرباح في عدة شركات مثل "BASF SE" الألمانية للكيمياويات.

هذا علاوة على انخفاض حصة الشركات في نتائج شركات زميلة ومشروعات مشتركة، فيما تراجع إجمالي إيرادات الشركة بنسبة 13.9 بالمائة، إلى 73.24 مليار ريال، مقارنة مع 85.15 مليار ريال في الفترة القابلة 2018.

الرئيس التنفيذي لسابك يوسف عبد الله البنيان، علق على سبب تراجع صافي أرباح شركته قائلا" إنه على الرغم من أن انخفاض أسعار البتروكيمياويات أثر سلبا على نتائج سابك في الربع الثاني، بقي الأداء التشغيلي قويا، ولا تزال سابك متفائلة بشأن أساسيات الصناعة على المدى الطويل، وتواصل الاستثمار من أجل النمو"

الشركة أفادت بأن مبيعات الربع الثاني تراجعت إلى 35.87 مليار ريال، مقابل 43.28 مليار ريال في نفس الفترة العام الماضي. كما تراجعت أرباح التشغيل إلى 4.834 مليارات ريال مقابل 10.83 مليارات ريال.، لافتة إلى أن الطاقات الجديدة في خطوط الإنتاج الرئيسية والتي شكلت ضغوطا على أسعار منتجات سابك وهامش الأرباح في النصف الأول من عام 2019، من المتوقع أن تستمر في التأثير على أرباح الشركة في النصف الثاني من العام نفسه.





شركة سابك السعودية

بيع أصول الدولة

وفي ظل تراجع أسعار النفط – المورد الرئيسي للاقتصاد السعودي- التأرجحة بين الحين والأخر، لجأت حكومة الملكة إلى سد العجز الواضح في الإيرادات لاسيما في ظل الإنفاق الكبير على العمليات العسكرية في سوريا واليمن، تلك الميزانيات التي أرهقت الخزانة السعودية، الأمر الذي دفع السلطات هناك إلى عرض بعض أصول الدولة للبيع.

بالأمس <u>قالت</u> المؤسسة العامة للحبوب في الملكة إن الرحلة التالية من خصخصة وبيع مطاحن الدقيق التابعة لها ستبدأ بعد غد الأربعاء، وستشمل "إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة من قبل المستثمرين المؤهلين وتنتهي بتقديم العروض المالية"، علمًا بأن بيع المطاحن من أولى عمليات الخصخصة في الملكة، في إطار خطة إصلاحات على نطاق أوسع في الاقتصاد.

يهدف برنامج التخصيص المساهمة في الناتج الحلي بنحو 3.5 إلى 3.7 مليار دولار في الناتج الحلي بحلول 2020، حسب وثيقة رسمية أعلنتها الحكومة السعودية، تسعى من خلالها إلى توفير 12 ألف وظيفة للعمالة الوطنية

اجتذبت عملية البيع اهتماما من شركات زراعية عالمية كبرى، من بينها آرشر دانييلز ميدلاند وبونجي، بحسب المؤسسة التي لم تسم بعد العارضين المؤهلين من المرحلة الأولى للعملية العام الماضي، ويعد خصخصة قطاع المطاحن بالون اختبار عملي لبيع أصول حكومية أخرى، لاسيما وأن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من اللاعبين، مع تزايد اعتماد السعودية على الحبوب المستوردة.



يذكر أنه في إبريل العام الماضي اعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، خطة تنفيذ "يرنامج التخصيص"، وهو أحد برامج تحقيق رؤية الملكة 2030 (الهادفة لخفض الاعتماد على النفط، وتعزيز الإيرادات غير النفطية)، ويستهدف بيع أصول حكومية بـ9.3 إلى 10.7 مليار دولار بحلول 2020

ويهدف برنامج التخصيص الساهمة في الناتج المحلي بنحو 3.5 إلى 3.7 مليار دولار في الناتج المحلي بحلول 2020، حسب وثيقة رسمية أعلنتها الحكومة السعودية، تسعى من خلالها إلى توفير 12 ألف وظيفة للعمالة الوطنية، ورفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه معدل البطالة بين السعوديين 12.8% بنهاية الربع الثالث من العام الماضي.

وتعاني الملكة من <u>عجز دائم في الموازنة العامة</u> لها للعام الخامس على التوالي، وفق ما ذكرته وزارة اللالية في بيانات رسمية لها، رغم الإجراءات التقشفية القاسية وتنويع مصادر الدخل عبر فرض رسوم وضرائب جديدة، هذا رغم وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لها كما حدث في 2014، ما وضع العديد من التساؤلات عن مبررات هذا العجز وكيفية التعامل معه، خاصة أن الرياض كانت قد أعلنت قبل ذلك عزمها الوصول إلى ميزانية بلا عجز بحلول 2023.

رابط القال : https://www.noonpost.com/28766/